المحاضرة الثانية

الصعوبات التي تعترض الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدود الموضوعية العلمية.

البحث العلمي عملية معقدة تتور مرحليا عبر بناء تراكمي علمي منهجي يحتاج إلى منهجية معقدة ودقيقة تختلف باختلاف العلم محل البحث والقضية المعالجة بالتالي فكل علم يفرض منهجية معينة وطبيعة الدراسة تجعل من العملية العقلية المنجية تتطور وفق هذه الخصوصية العلمية للبحث والعلم.

يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن مكانة بارزة في تقدم النهضة العلمية ، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه وإثارة الحوافز العلمية لدى الباحث والدارس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة النبيلة على أكمل وجه.

إن الدول المتطورة والصناعية لم تصل إلى ما وصلت إليه، إلا بفضل تشجيعها وسهرها الدائب على تطوير البحث العلمي، ولعل الدول النامية ومنها الجزائر أحوج ما تكون إلى تطوير هذا المجال وتنميته.

لا أحد ينكر أن هناك اختلاف في البحث العلمي في العلوم التجريبية عنه في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما انجر عنه صعوبات وعراقيل تواجه الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث حول ميزة من المميزات الرئيسية للبحث العلمي وتتعلق أساسا بمدى الالتزام بالموضوعية العلمية التي تعد رأس تقييم

النتائج المتوصل إليها في كل بحث، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم و محققة للشمولية واليقين العلمي.

إن المشكلة تطرح أساسا في عدم ثبات هذا المعيار (الموضوعية العلمية) من علم لآخر، إذ يكاد يكون ثابتا ومتوفرا بشكل جلي في العلوم التجريبية والطبيعية، بينما يكون بنسبة قليلة جدا في العلوم الإنسانية والاجتماعية فما هو سبب ذلك؟

وعليه يمكن طرح إشكالية البحث الرئيسية على النحو الآتي:

ما هي الصعوبات والعراقيل التي تعترض الباحث في مجال العلوم

الإنسانية والاجتماعية؟ وما هو مجال تأثيرها على البحث العلمي بصفة عامة والموضوعية العلمية بصفة خاصة؟
كيف يمكن تذليل هذه الصعوبات والعراقيل؟
للإجابة على هذه التساؤلات تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: الصعوبات والعراقيل التي تعترض الباحث العلمي في العلوم الإنسانية و الاجتماعية.
- المحور الثاني: مجال تأثير هذه الصعوبات على البحث العلمي بصفة عامة والموضوعية العلمية بصفة خاصة.
- المحور الثالث: كيفية تذليل الصعوبات والعراقيل في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

أولا: الصعوبات التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

قبل التطرق إلى صعوبات البحث العلمي، لابد من إعطاء لمحة موجزة عن تعريف البحث العلمي، حيث عرف بأنه: طريقة منظمة أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة، والتثبت من حقائق قديمة والعلاقات التي تربط فيما بينهما والقوانين التي تحكمها.
كما عرف البعض البحث العلمي على أنه:

محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصي دقيق ولذلك يعد البحث وسيلة وليس غاية بحد ذاته، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما ، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها ، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل ، أو علاج المشكلة.

هناك تصنيفات متنوعة للمعرفة الإنسانية بصفة عامة، إذ يمكن تصنيفها إلى علوم طبيعية وعلوم اجتماعية، وعلوم إنسانية.
فالعلوم الطبيعية:
هي تلك العلوم التي تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية، ومن هذه العلوم نجد: الفيزياء والكيمياء والجيولوجيا والفلك، كما تتضمن العلوم البيولوجية كالحيوان والنبات.
أما العلوم الاجتماعية:
فهي تلك العلوم أو فروع المعرفة التي تتجه نحو دراسة أصل وتاريخ الإنسان، كما تبحث في التغيرات التي تحدث في الأدب والفن.
وهناك اتجاه يميل إلى دمج العلوم الإنسانية مع العلوم الاجتماعية على اعتبار أن الإنسانيات تدخل في مجال الاجتماعيات ، وبناء على ذلك فإن تصنيف العلوم يقوم على أساس التفرقة بين علوم طبيعية وعلوم اجتماعية فقط، إذ تهتم العلوم الطبيعية بصفة مباشرة بالظواهر والأحداث الطبيعية، بينما تهتم العلوم الاجتماعية بدراسة أنشطة ومنجزات الإنسان.

ولهذا يجب التمييز بين هذين الصنفين من العلوم، واللذين يختلفان تمام الاختلاف في بعض النواحي.

ويمكن تحديد أوجه الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية فيما يلي:

01-إن العلوم الطبيعية تطورت إلى مرحلة أبعد بكثير من تطور العلوم الاجتماعية في الحاضر وحتى على ما يبدو في المستقبل القادم.

02-إن العلوم الطبيعية تختلف عن العلوم الاجتماعية من حيث المنهج العلمي المستخدم في الدراسات والبحوث، فبينما تعتمد العلوم الطبيعية على الطريقة العملية المحسوسة القائمة على التجريب والاستقراء والقياس والتطبيق للتأكد من صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، نرى أن العلوم الاجتماعية قاصرة على بلوغ هذا المستوى، فتكتفي بالدراسات المسحية والمشاهدة والوصول إلى نتائج وتحليلات غير مضمونة، عرضة للتغيير والنقد من حين إلى آخر، على الرغم من استخدام العلوم الاجتماعية لأحدث المبتكرات التكنولوجية الآن.

3- إن العلوم الاجتماعية تعنى بدراسة الإنسان من الناحية الاجتماعية، وتدرس مظاهر الطبيعة بالنظر إلى علاقتها بهذا الإنسان وأثرها فيه وأثره فيها، وعلى هذا فالإنسان هو محور وصميم موضوع العلوم الاجتماعية بينما الظواهر والأشياء موضوع العلوم الطبيعية.

إن المنهج العلمي المطبق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في العلوم الطبيعية، خاصة من حيث الدقة، وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة المشاكل والظواهر في الميدانين، وبسبب الصعوبات والعقبات

تتلخص صعوبات الباحث في جملة من العوائق والمشاكل تتلخص أهمها في:

01-تعقيد الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتغيرها:

من المسلم به أن الظاهرة الإنسانية والاجتماعية غير ثابتة ومستقرة ما دامت تتصل بالإنسان، كون أن هذا الأخير أحواله تتغير من حالة لأخرى ومن زمان لآخر وكذلك المكان الذي يعيش فيه، لذلك من المنطقي أن تتعقد هذه الظواهر ما دامت غير مستقرة على حال.

كما أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية تتغير بشكل سريع نسبيا، فالثبات نسبي، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما.

إذن يمكن القول أن تعقيد الظواهر الإنسانية والاجتماعية يعود إلى الإنسان في حد ذاته، فهو محور العلوم والدراسات الاجتماعية، وهو أكثر الكائنات تعقيدا كفرد أو كعضو في الجماعة، فالسلوك الإنساني يتأثر بعوامل عدة مزاجية ونفسية لدرجة تربك الباحث الاجتماعي.

02-فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية

بالرغم من أننا نستطيع أن نصدر بعض التعميمات عن الحياة الاجتماعية والسلوك الإنساني، فإن الظواهر لها شخصيتها المنفردة وغير المتكررة، ولا نستطيع أن

نسرف في تجريد العوامل المشتركة في عدد من الأحداث الاجتماعية، لكي نصوغ تعميما أو قانونا عاما، ولكن هذا لا يعني الاختلاف في كل المجالات.

03-التحيزات والميول الشخصية:

يصعب دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف الشخصية، فالظواهر الاجتماعية أكثر حساسية من الطبيعة، لأنها تهتم بالإنسان كعضو متفاعل في جماعة، وبما أن الإنسان مخلوق غرضي يعمل على الوصول إلى أهداف معينة، ويملك المقدرة على الاختيار، مما يساعده على أن يعدل من سلوكه، فإن مادة العلوم الاجتماعية والإنسانية تتأثر كثيرا بإرادة الإنسان وقراراته.

04-عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية:

حيث نلاحظ الفرق في استخدام المفاهيم في العلوم الاجتماعية والمفاهيم في العلوم الطبيعية، حيث تتميز المفاهيم الاجتماعية بالمرونة والغموض، وعدم الوضوح وتعدد استعمالها، في حين أن المفاهيم في العلوم الطبيعية تكون أكثر دقة وثبات.

05-صعوبة الوصول إلى تعميم النتائج:

إن العلوم الإنسانية والاجتماعية على اختلاف أنواعها، وتعدد فروعها مثلها مثل العلوم الطبيعية، فليست الطريقة العلمية أو المنهج العلمي في البحث وقفا على العلوم الطبيعية والتطبيقية، كما يظن البعض، وإنما يمكن تطبيقها في العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة، ولكن الاختلاف يكمن في دقة النتائج.

ويتجلى ذلك من خلال صعوبة الوصول إلى قوانين واضحة وثابتة نظرا لتغير الظاهرة الاجتماعية باستمرار.

كما أن النظريات المتوصل إليها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تبقى نسبية ولا تتسم بالدقة والصرامة العلمية التي تميز العلوم الطبيعية، ويعود السبب في ذلك إلى أن العلوم الطبيعية تتعامل مع:

-مواد جامدة يمكن دراستها وتحليلها بدون تحيز، وهذا بخلاف الظواهر الإنسانية والاجتماعية فهي غير ثابتة.

-إجراء التجارب عليها مختبريا وتكرارها.

-الخروج بنتائج دقيقة ومؤكدة ترتقي إلى مستوى القانون

أما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فمواضيع بحثها، هو الإنسان ونشاطاته في كل المجالات، وهو ما يثير إشكاليات وصعوبات في مجال البحث نذكر منها:

-الإنسان كائن حي بالغ التعقيد، ولا يمكن للباحث أن يلتزم بالموضوعية التامة عند دراسة نشاطاته.

-من الصعب جدا دراسته مختبريا، لأنه سيغير مواقفه وردود أفعاله حالما يشعر أنه تحت الملاحظة في ظروف اصطناعية.

-لا يمكن تحقيق أعلى درجات الضبط في البحوث الاجتماعية، ولا يمكن التوصل إلى قوانين.
إضافة إلى ذلك، توجد فروق أخرى تميز بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الإنسانية والاجتماعية نكتفي بذكر بعضها:
-يسهل تحديد وحصر العلة أو العلل التي تكون وراء نشوء الظواهر الطبيعية، في حين يصعب تحديد وحصر كل أسباب الظاهرة الإنسانية، فقد يصل الدارس إلى معرفة بعض الأسباب، لكن دون أن يتمكن من الوقوف على كل الأسباب، لأنها متعددة ومتداخلة ومتشابكة.
-تتميز الظاهرة الطبيعية بغياب المكون الشخصي أو الثقافي أو التراثي عنها، فهي بلا شخصية ولا ثقافة ولا تراث، كما أنها مجردة من الزمان والمكان مثل تجردها من الوعي والإرادة والذاكرة، وبالمقابل نجد أن هذه المكونات الشخصية والثقافية والتراثية أساسية في بناء بنية الظاهرة الإنسانية، أضف إلى ذلك تعدد هذه الثقافات، وتعدد الشخصيات الإنسانية، هذا مع حضور الوعي والإرادة الحرة والشعور والذاكرة في الظاهرة الإنسانية.
ولعل أبرز مثال على ذلك الأبحاث التاريخية، حيث يصعب الوصول إلى نتائج تصلح
للتعميم، وذلك لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة

6- صعوبة إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية للمخبر:
إذا كانت العلوم الطبيعية والتجريبية (الفيزياء –الفلك –الكيمياء-علم الأحياء إلخ،(تشتغل بدراسة الظواهر الطبيعية متخذة إياها كمواضيع أو أشياء يمكن إخضاعها لكل إجراءات الملاحظة والقياس والتجريب، فهل يمكن للعلوم الإنسانية
والاجتماعية جعل الإنسان موضوعا أو شيئا يقبل تطبيق نفس تلك الإجراءات التي ثبتت أهميتها المنهجية على مستوى العلوم الطبيعية.
ومن هنا يطرح الإشكال التالي: هل يمكن بالفعل أن يدرس الإنسان (بما هو ذات واعية وحرة) كما تدرس الأشياء الطبيعية ؟
إن عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ناتج أساسا عن صعوبة وضع الظواهر الاجتماعية تحت ظروف قابلة للضبط والرقابة، كما في العلوم الطبيعية، فالباحث الاجتماعي يجب أن يدرس ويلاحظ الظاهرة قيد البحث في العالم الواسع، وأن ينتظر حدوثها، لأنه ليس بإمكانه خلق ظروف حصولها، وضبط تلك الظروف بشكل مطابق تماما إذن من هذا المنطلق، لا يمكن وضع الظواهر الإنسانية والاجتماعية تحت التجربة وذلك يعود للأسباب التالية:
-صعوبة الضبط التجريبي وعزل المتغيرات المتداخلة للظاهرة الاجتماعية

والإنسانية.
-تأثر الوضع التجريبي بالمراقبة والملاحظة التي يقوم بها الباحث، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير في السلوك لدى الأفراد والمجتمعات موضوع الدراسة والبحث ، وصعوبة الملاحظة أحيانا.
-تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية بشكل سريع نسبيا، وهذا يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما.
-الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم الاجتماعية والإنسانية وعدم الاتفاق على تعريفات محددة لها وخضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية لمعايير أخلاقية.
-صعوبة القياس بشكل دقيق للظواهر الاجتماعية والإنسانية لعدم وجود أدوات قياس دقيقة لها

ثانيا: مجال تأثير هذه الصعوبات والعراقيل على البحث العلمي بصفة عامة والموضوعية العلمية بصفة خاصة:

إن الصعوبات التي تواجه الباحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن أن تؤثر على البحث العلمي والموضوعية العلمية من خلال ما يلي:

01-لا يمكن التوصل إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم:

يتميز البحث العلمي بعدة خصائص تميزه عن غيره من الدراسات، وحتى يمكن اعتبار دراسة معينة بحثا علميا أكاديميا، لابد من الوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم، هذه الخاصية نجدها متوفرة بشكل كبير في العلوم الطبيعية، بينما توجد بشكل ضعيف في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية فمثلا في علم التاريخ، لا يمكن الوصول إلى نتائج هادفة وقابلة للتعميم، كون أن علم التاريخ يقوم على أساس المعرفة التاريخية، التي تعد معرفة جزئية بحكم طبيعتها، حيث لا يمكن الحصول على معرفة كاملة للماضي، وذلك بسبب مصادر المعرفة التاريخية وتعرضها للتلف والتزوير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يصعب الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم في الأبحاث العلمية التاريخية، وذلك لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة.

02-انتفاء الموضوعية:

وذلك بتغليب طابع النزعة الذاتية والميولات الشخصية على البحوث الاجتماعية والإنسانية، وتتجلى الذاتية من خلال ما يلي:

-يتأثر الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالموضوع الذي يدرسه لأنه جزء منه، ويصعب عليه أن يدرسه بحياد ونزاهة وموضوعية.
-قد يؤثر الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الظاهرة الإنسانية ، فيغير من طبيعتها ويفهمها فهما خاصا، مما يجعل النتائج تختلف من باحث لآخر ،

ويجعل إمكانية التعميم متعذرة.
-يتداخل الموضوع في العلوم الإنسانية مع الذات، ويصعب الفصل بينهما، وهذا بخلاف العلوم الطبيعية التي يمكن فيها فصل الذات عن الموضوع.
-يتمركز الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية حول ذاته، أي أنه يقدم رؤيته للظاهرة الإنسانية المدروسة، انطلاقا مما يحمله في ذاته من مشاعر وأفكار ومعتقدات ترتبط بالتزامه بمواقف فلسفية ، أو مذاهب أيديولوجية أو عقائدية، وهذا ما يجعل الباحث يسقط تصوراته الذاتية على الظاهرة ويجعل تحقيق الموضوعية مسألة غاية في الصعوبة.
03-إصدار أحكام مرتجلة وعشوائية:
إن الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية نتيجة غياب الكثير من الأدلة والبراهين القاطعة لحل مشكلة معينة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم تاريخية أم نفسية، يجعل منه يتسرع في إصدار أحكام عشوائية ومرتجلة، وهذا ما يؤثر في نهاية المطاف على الموضوعية العلمية، والتي بدورها تؤثر على البحث العلمي ومصداقيته

ثالثا: كيفية تذليل الصعوبات والعراقيل:

يمكن تجاوز العقبات والعراقيل التي تعترض الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية على النحو الآتي:
-*تجاوز العوائق في مجال التاريخ: لقد استطاع العلامة عبد الرحمان ابن خلدون أن يجعل من التاريخ علما له منهجه وقوانينه، فالتاريخ عنده يستلزم العمل بالقوانين الاتية:
01-قانون السببية: ما من حادثة تقع إلا ولها أسباب طبيعية أدت إلى وقوعها، والمقصود بالأسباب الطبيعية ما تعلق بحالة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية، وهنا يربط ابن خلدون بين حركة التاريخ وما يفرزه العمران البشري من أحوال
02-قانون الإمكان والاستحالة: ما كان من الأخبار معقول أدخلناه دائرة الإمكان، وما كان غير معقول أدخلناه دائرة الاستحالة، ومن هذا المبدأ يمكن لنا التمييز بين الأخبار الصحيحة والأخبار الخاطئة بشكل برهاني.
03-قانون التشابه:
إن الأحداث التاريخية تتشابه في عللها ونتائجها، فالحضارات تنمو على عصبية معينة، ولما تصل إلى قمة الهرم يلجأ أفرادها إلى الترف فيبدأ التقهقر والانحطاط لتبدأ حضارة أخرى في النمو بنفس العملية، فالتاريخ يخضع لمبدأ الحتمية.
04-قانون التطور:
إن العمران البشري في تطور مستمر، وأحوال الناس في تغير وتنوع، ورغم قانون التشابه فإن تغير المظاهر كتغير الشخصيات لا يغير العلل وقوانينها، فالوقائع لا تتكرر بذاتها بل بكيفيات مختلفة.

كما أن الدراسة العلمية للتاريخ تمر بالمراحل التالية :

01-مرحلة التجميع:

وجب تناول الحادثة من خلال الآثار والوثائق وهي على نوعين:

أ-المصادر غير الإرادية التي بقيت من غير قصد مثل الأبنية ، النقود والأسلحة والأوسمة والتراث الفكري والأدبي.

ب-المصادر الإرادية، وهي التي بقيت قصدا لتكون شاهدة عليهم كالرواية وكتب التاريخ

02-مرحلة النقد والتحقق :وتتم بمستويين

أ-النقد الخارجي:

وهو الفحص الخارجي للمصدر من أجل معرفة هل هذه الوثيقة تعود إلى ذلك الزمن أم لا ؟ وهل وصلت لنا دون تشويه أو تزوير، فإذا كانت وثيقة يجب تفحص نوع الورق أو الحبر أو شكل الخط، أما إذا كان سلاحا أو نقودا، أو أوسمة فينبغي تفحص نوع المعدن، طبيعة المواد الكيماوية من أجل التأكد من الآثار.

ب- النقد الباطني:

وهو فحص داخلي للمصدر، من أجل معرفة هل ما ورد في هذه الوثيقة يتماشى مع عقلية الذي تنسب إليه، وهل هو متفق مع ما روي في مراجع أخرى وكذلك معرفة نفسية الكاتب ومواقفه تجاه هذه الحادثة مما دفعه إلى التمحيص والمبالغة أو إلى التشويه في الأحداث والقراءة الدقيقة حتى يتمكن من الوقوف على الأخطاء غير المقصودة والعفوية.

ج- إعادة بناء الحادثة:

وذلك للتأليف بين أجزائها وترتيبها وفق تسلسلها الزمني والسببي فتكون كل مرحلة مقدمة لما بعدها ونتيجة لما قبلها من مراحل وبهذه الطريقة يتم دراسة التاريخ بعيدا عن الأحكام الذاتية.

-*تجاوز العوائق في علم النفس:

من أهم المناهج العلمية التي أدخلت في دراسة الظواهر النفسية المنهج السلوكي الذي تجاوز منهج الاستبطان (الملاحظة الذاتية للأحوال النفسية .)

لقد رفضت المدرسة السلوكية مع واطسن (1878-1958)منهج الاستبطان لأن الشعور في نظره فكرة فلسفية ميتافيزقية، وعوضه بمصطلح السلوك الذي يقبل الملاحظة الخارجية والتجسيد الحي لما يقوم به الكائن من ردود أفعال منظمة، فكل فعل هو في الحقيقة استجابة لمنبهات خارجية ، فالظواهر النفسية لها بعد خارجي، وبالتالي فهي قابلة للدراسة التجريبية والتحليل الموضوعي، وأحسن مثال على ذلك قانون المنعكس الشرطي الذي استنتجه العالم الروسي بافلوف بعد التجارب التي أجراها على الكلب، حيث تحولت الاستجابة الطبيعية وهي سيلان اللعاب عند رؤية الطعام أو شم رائحته إلى استجابة شرطية وهي سيلان اللعاب عند سماع الجرس، ونفس المنبهات تعطي نفس الاستجابات، وهذا يعني أن التنبؤ ممكن، وأن

البيئة الخارجية التي يعيش فيها الفرد هي التي تحدد طبيعة السلوك المكتسب.
هناك المنهج التحليلي أو التحليل النفسي، وهو طريقة علمية في تحليل الظواهر النفسية والاضطرابات العقلية أبدعها العالم النفساني سيجموند فرويد كبديل للتنويم المغناطيسي ويقوم التحليل النفسي على الحوار والتداعي الحر للأفكار من خلال الأسئلة التي يلقيها الطبيب على المريض أو السوي، وتتعلق أساسا بماضيه وأحلامه ورغباته وميوله والغرض من ذلك هو إخراج الرغبات المكبوتة في اللاشعور إلى ساحة الشعور حتى تزول العقد وتختفي الأعراض المرضية يقول فرويد: (إن اللاشعور فرضية لازمة ومشروعة لتفسير الكثير من الأفعال التي لا تتمتع بشهادة الشعور، سواء عند الأسوياء أم المرضى على حد سواء.)

-تجاوز العوائق في علم الاجتماع :لقد حدد إيميل دور كايم خمسة خصائص للظاهرة الاجتماعية، نأخذها كمسلمات
من أجل تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيرا موضوعيا وعلميا وهي: أ- أنها توجد خارج شعور الأفراد، أي خاضعة للعادات والتقاليد والمعتقدات التي
هي موجودة قبل أن يولد الإنسان وتوجه كسلوكات، كما تعتبر قوانين المجتمع القوة الآمرة والقاهرة مما يجعل الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالإلزام والإكراه لذلك تفرض نفسها على الفرد داخل المجتمع.

كما أنها صفة جماعية تتمثل فيما يسميه دور كايم بالضمير الجماعي ،(عندما يتكلم الفرد، فإن الضمير الجماعي هو الذي يتكلم فينا،) أي إنها لا تنسب إلى الفرد ولا إلى بضعة أفراد، إنما هي من صنع المجتمع وهي عامة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، وتظهر في شكل واحد وتتكرر إلى فترة طويلة من الزمن، رغم أن الفضل في نشوئها يعود إلى الأفراد.
ب- إن الظواهر الاجتماعية في ترابط يؤثر بعضها في البعض ويفسر بعضها البعض مثل الأسرة هي مرآة المجتمع، وبينهما تأثير متبادل، كما أنها تمتاز بأنها حادثة تاريخية، أي أنها تعبر عن لحظة من لحظات تاريخ الاجتماع البشري، حيث أن هذا التحديد للظاهرة الاجتماعية صحح بعض طرق التعارف الفاسدة، مما أدى بالدراسات الاجتماعية إلى التقدم في مجال العلم والموضوعية، بعدما كانت عبارة عن تصورات، وهذا ما أوصل دور كايم إلى اعتبار نطاق الظواهر الاجتماعية أوسع مما يعتقد، حيث يقول: (ما من حادثة إنسانية إلا ويمكن أن نطلق عليها اسم ظاهرة اجتماعية،) كما اعتبر دوركايم: أن الظاهرة الاجتماعية مثلها مثل بقية الظواهر القابلة للدراسة وفق المنهج التجريبي من أجل صياغة القانون، وفي هذا قال:
(يجب أن نعالج الظواهر على أنها أشياء،) أي بنفس المنهج الذي يدرس به عالم الفيزياء الحادثة الطبيعية، خاصة قواعد الاستقراء التي مكنت علماء الاجتماع من اعتماد المقارنة بين الحالات واستنتاج القوانين، ومن جملة القوانين التي توصل إليها الاجتماعيون قانون وارد الذي يقول:

(إن الأفراد يبحثون عن أكبر كسب بأقل مجهود) ، وقانون دوركايم حول الانتحار (الميل الشخصي إلى الانتحار يزداد مع قلة الروابط التي تربط الفرد بالمجتمع.)

الخاتمة:

إن تطور العلوم الطبيعية والتجريبية ساعد العلوم الإنسانية والاجتماعية في البحث من أجل تطوير نفسها، وبالتالي البحث عن مناهج تتميز عن المنهج التجريبي، وتكون مكيفة حسب خصوصيات كل ظاهرة، وهكذا تظل الإشكاليات المطروحة ليست بالضرورة تشكيكا في القيمة العلمية لهذه العلوم، وإنما يتعلق الأمر بنقاش من شأنه أن يغني العلوم الإنسانية والاجتماعية ويدفع بها إلى توخي الدقة، لأن جميع الصعوبات تتمثل في طبيعة الظاهرة الإنسانية باعتبارها ظاهرة معقدة، متغيرة وأن الإنسان يكون هو الدارس والمدروس في الوقت نفسه.

وفي الأخير، وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول بأن الدقة في قوانين العلوم الطبيعية مرجعها إلى صورتها الرياضية، لأن من الميسور أن تقاس مقاديرها بالكمية، أما العلوم الإنسانية والاجتماعية يتعذر إخضاع موضوعاتها لهذا الضبط الكمي، ويستحيل تصويرها بالمعادلات الرياضية الدقيقة، مما أدى ببعض الباحثين في العلوم الإنسانية إلى القول بأن علومهم لا تكون عامة أبدا، لأنها لا تخلو من الحالات الاستثنائية التي لا تدخل في طبيعتها.

وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية إلا أنه يمكن القول أن لهذين الصنفين من العلوم أهمية بالغة ومكانة هامة بين العلوم الأخرى، لاسيما العلوم الطبيعية، وتتجلى هذه الأهمية من خلال:

01-تعتبر الدراسات الاجتماعية والإنسانية منبع التعلم الاجتماعي والتربية الاجتماعية والتي يمكن من خلالها دخول الفرد المتعلم إلى الحياة الاجتماعية باكتسابه عادات وتقاليد مجتمعه.

02-تساعد المتعلم على التبصر بوضعه في الزمان من خلال (دراسة التاريخ)، والمكان الذي يعيش فيه من خلال (دراسة الجغرافيا) ودراسة الحاضر في الماضي القريب والبعيد بقصد تلمس مؤشرات وإسهامات الماضي في تشكيل الحاضر، والسعي إلى الاستفادة من الماضي والحاضر معا في استشراف المستقبل بجعله أكثر قبولا وتطورا.

03-تزيد من اهتمام المتعلمين بكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاضرة، والاتجاه نحو المشاركة الواعية فيما يواجه المجتمع من مشكلات وتحديات.

04-تساعد على فهم الضوابط الاجتماعية من خلال التعرض لدراسة النظم الحكومية وقوانين الهيئات والمؤسسات الاجتماعية، والتعرف على عادات وتقاليد وقيم المجتمع المتعارف عليها.

05-تساعد على تنمية مهارات التفكير العلمي ومساعدة المتعلمين على فهم

التعميمات القائمة على الاستدلال وفرض الفروض العلمية.
06-تنمية الحاسة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي السليم للمتعلمين ، وتقدير كفاءتهم وحقوقهم ومشاركتهم في شعورهم، وتعميق روح التآخي والتعاون فيما بينهم، وتحمل المسؤولية، والاعتماد على النفس وضبطها.
07-تساعد على فهم فكرة التفاهم الدولي، وتنمية النظرة العالمية التي تقوي روح التضامن مع الآخر.
08-تؤكد على نظام القيم الاجتماعي في المجتمع ، وتعمل على تمثيله قولا وعملا.
09-تؤكد على دور التربية في حل الكثير من مشكلات البيئة، والمحافظة على توازنها والتعرف على مواردها، وترشيد ثقافة استخدامها.
10-تعمل على تمكين المتعلمين من إدراك وتقدير الأدوار التي قامت بها الوطنية في الماضي والحاضر، وتأثيرها الحضاري وتعاونها في حل المشكلات السياسية والاقتصادية، ومناصرة الشعوب التي تطالب بحقوقها من أجل نيل الاستقلال والحرية.
11-تنمي قدرة المتعلمين على النقد والتحليل والمقارنة، ووزن الأدلة وإصدار واتخاذ القرارات والأحكام الايجابية بعيدا عن التعصب والتحيز.